تأثير تركيا الواضح وتحول منطقة الشرق الأوسط

كمال كيرشجي *

ملخص

أثارت سلسلة الانتفاضات والثورات في تونس ومصر في أوائل عام ٢٠١١م، وما تبعها من ثورات في بلدان أخرى، الجدل حول عملية الإصلاح والديموقراطية في العالم العربي، فمنذ فترة طويلة يُعامل العالم العربي على أنه استثناء لـ «الموجة الثالثة» من الديموقراطية التي اجتاحت دول وسط وشرق أوربا وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا وأفريقيا في أعقاب نهاية الحرب الباردة ، ففي عام ٢٠٠٤م عكفت الإدارة الأمريكية على تشجيع «أجندة الحرية» والديموقراطية، وأطلقت مبادرة طموحة أطلقت عليها اسم مبادرة «الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا» وبعدما أظهرت هذه المبادرة بعض المؤشرات الأولية على الأمل في عام ٢٠٠٤م، و٢٠٠٥م؛ انهارت بشكل سريع جدًّا، فالكوارث التي حدثت في أفغانستان والعراق جعلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي مضطرين إلى منح الأولوية للاستقرار على حساب الإصلاح والديموقراطية، لذلك سرعان ما عادت الأنظمة في العالم العربي مرة أخرى إلى عاداتها القديمة من السياسات الاستبدادية والقمعية.

يشدد «لاري دايموند» الباحث البارز في مجال الديموقراطية والتحول الديموقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية على أهمية وجود "نموذج" في الإصلاح والتحول الملهم بين الدول العربية، ويعتبر دايموند عدم وجود نموذج في الإصلاح والتحول الديموقراطي في منطقة الشرق الأوسط، أحد العوامل المعقدة التي تعوق عملية التحول الديموقراطي في المنطقة[١] وفي الآونة الأخيرة أظهرت شخصيات بارزة، كزعيم المعارضة التونسية راشد الغنوشي، وطارق رمضان، حفيد حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، أهمية تركيا كنموذج أو مثال للتحول في العالم العربي[٢]، ومع ذلك فإن هذا لا يُعدّ تطورًا جديدًا؛ فعندما انهار الاتحاد السوفيتي، وظهرت مسألة الإصلاح والديموقراطية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، قالت مجلة الإيكونوميست إن تركيا هي "نجم الإسلام" وإنها نموذج يُحتذى به في التحول الديموقراطي خاصة في دول أسيا الوسطي[٣] وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان طرح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، مرة أخرى، فكرة تركيا باعتبارها "نموذجًا"، عندما

* جامعة بوغازتش

انهار الاتحاد السوفيتي، وظهرت مسألة الإصلاح والديموقراطية في الجمهوريات السوفيتية السابقة، قالت مجلة الإيكونوميست إن تركيا هي "نجم الإسلام" وإنها نموذج يُحتذى به في التحول الديموقراطي خاصة في دول أسيا الوسطي[٤]، وبعد مرور ما يقرب من عقد من الزمان طرح الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش، مرة أخرى، فكرة تركيا باعتبارها "نموذجًا"، عندما أطلق "مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا"، وتم الإعلان رسميًا عن أن تركيا شريك في هذه المبادرة[٥]، في الحالتين استندت تركيا "كنموذج" على أنها بلد علماني مسلم يتمتع بالديموقراطية والسوق الحرة، وقد أنتجت كل هذه التطورات مجموعة غنية من الكتابات والمواد الأدبية الثرية والتي أتاحت الفرصة للنقاش حول ما إذا كانت تركيا تصلح لأن تكون "نموذجًا" أو لا تصلح[٦].

إن الأفكار التي تخص الغنوشي وطارق رمضان – في الواقع- ليست جديدة، فلقد بدأ العالم العربي يُبدي اهتمامًا كبيرًا بتركيا في نفس الوقت الذي قرر فيه الاتحاد الأوربي فتح باب المفاوضات المتعلقة بانضمامها إليه في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٤م، ويحب أن نتذكر هنا أن عدد المراسلين العرب كان أكثر من عدد المراسلين الآخرين الذين قاموا بتغطية المؤتمر الصحفي الذي أعقب قرار الاتحاد الأوربي بدء مفاوضات الانضمام مع تركيا، وكان عبد الله جول حينها وزيرًا للخارجية[٧]، وبهذا القدر من الاهتمام فإنه ليس من الغريب أن الصحافيين العرب شرعوا في الترويج لفكرة أن التجربة التركية تشكل نموذجًا للإصلاح في العالم العربي، فعلى سبيل المثال، جادل أحد الصحافيين في أنه من الممكن الاستفادة والتعلم من تجربة تركيا، وهذا يعني أن الإصلاحات سوف تأتي عن طريق البلاد الإسلامية الكبرى ومن داخلها، بل ذهب الكاتب الصحافي إلى القول بأن الإصلاحات إذا تحققت بهذه الطريقة فسوف تصبح أكثر قبولاً عما أن تكون قادمة من مكان آخر[٨].

وجادل صحافي آخر في أن المنافسة كانت بين النموذج الذي عرضته تركيا ونقيضه الذي الذي تبناه أسامة بن لادن[٩].

وبصرف النظر عن السابق؛ فإن ما يميز الجدل الحالي حول دور تركيا بوصفها نموذجًا هو أنه جاء على خلاف الماضي، حيث يدور النقاش هذه المرة عقب حدوث ثورات ناجحة في مصر وتونس، ثورات أعطت آمالاً وفرصًا فريدة لتحقيق إصلاح فعلي، و في الوقت الراهن ينظر الجميع

إلى تركيا كنموذج، خصوصًا هؤلاء الذين شاركوا في الجهود الرامية إلى تحقيق الإصلاح والتحول في العالم العربي، وتقترن هذه التطورات بنقاش حيوي حول إمكانية أن تصبح تركيا نموذجًا للتحول الديموقراطي في العالم العربي[10] أو عدم إمكانية ذلك، وبغض النظر عن هذا النقاش، فإن ما ينقصنا هو تحليل مدى الاحتياج إلى تطبيق النموذج التركي، وبعبارة أخرى بماذا يُفسر تزايد الوعي بالنموذج التركي، وبعيدًا عما إذا كان هذا النموذج قابل للتطبيق أم لا؟ ما الذي يجعل تركيا تحلو في أعين أولئك الذين يسعون أو يطالبون بالإصلاح في العالم العربي؟ وما هي القنوات التي يتم من خلالها الترويج لهذا النموذج؟ هذه المقالة ستوضح مفهوم "التأثير الواضح"، وستحاول إثبات أن هذا "التأثير" هو الذي يجعل من النموذج التركي موضع اهتمام لمنطقة الشرق الأوسط، وهذا "التأثير" يتبع ثلاثة تطورات: صعود "الدولة التجارية"، فقد جعل من تركيا دولة أكثر ظهورًا من خلال التجارة والاستثمارات، وكذلك انتشار الفكرة التي تقول إن التجربة الديموقراطية في تركيا والتي تعد "عملاً في طور الاكتمال" هي مسيرة الشعب، كما أسهمت الصورة الإيجابية للسياسة الخارجية "الجديدة" في تركيا، بما في ذلك تقديم سياسات تشجع على تنقل الأشخاص بين تركيا والشرق الأوسط بطريقة أكثر حرية في إبراز "التأثير الواضح".

حينما بدأ الاتحاد الأوربي في فتح باب المفاوضات المتعلقة بانضمام تركيا إلى الاتحادالأوربي بدأ العالمالعربي يبدي اهتمامًا كبيرًا بتركيا والترويج لكون التجربة التركية تشكل نموذجًا للإصلاح في العالم في العالم العربي

التأثير الواضح

تستخدم مصطلحات مختلفة لوصف دور تركيا فيما يتعلق بالمساعدة على تحقيق الإصلاح والتحول الديموقراطي في العالم العربي، هذه المصطلحات تتأرجح بين "النموذج" و"المثال" بل تصل إلى حد استخدام كلمة "إلهام"، لدرجة أنه تم الدفاع عن فكرة "الرفيق"[11]، وهذه المقالة تؤكد أن أولئك الذين يستخدمون هذه المصطلحات لديهم بكل تأكيد بعض الاختلافات، ومما لا شك فيه أن هناك فجوة ومساحة من الفراغ تمنع مناقشة هذه الخلافات، والشيء نفسه بالنسبة لإمكانية وجوب أن تصبح تركيا "نموذجًا" أو "مثالاً"، أو "ملهمًا" أو "رفيقًا"، أو عدم وجوب ذلك، وبدلاً من كل ذلك فإن التركيز ينصبّ على: كيف وصلت مجموعة من الشخصيات الناشطة والفاعلة في السعي من أجل الإصلاح والتغيير في العالم العربي إلى أن تنظر إلى تركيا

باعتبارها نموذجًا؟ فمما لا شك فيه أنه من الممكن اختراع مبررات وحجج كثيرة للإجابة على مثل هذا التساؤل، و هذا المقال يؤيد الرأي القائل بأن هناك إجابة و احدة تنبع من تأثير تركيا الواضح.

يسلط صموئيل هنتنغتون الضوء على أهمية التأثير الواضح كوسيلة لإظهار أن التغير الديموقراطي يمكن أن يحدث، ويوضح كيفية حدوثه[١٢]، و يشير هنتنغتون إلى العملية و كأنها مثل تأثير كرة ثلج من التحولات السابقة التي تسمح بتحفيز وتقديم نماذج من جهود لاحقة لتحقيق الديموقراطية[١٣]، بعبارة أخرى: في الماضي، كانت التحولات الديموقراطية والخبرات السابقة بمنزلة نموذج يحتذي به الآخرين، وعلاوة على ذلك، يري هنتنغتون أن التأثيرات الأقوى وضوحا هي التأثيرات الإقليمية[١٤]، ويعطي هنتنغتون مثالاً على ما قاله؛ بأنه عندما انهار الحكم الاستبدادي في الفلبين نتيجة "قوة الشعب" في عام ١٩٨٦م؛ كان نجاح الفلبين في ذلك مصدر إلهام لكوريا الجنوبية، التي شهدت في العام التالي احتجاجات واسعة فتحت الطريق نحو تحقيق الديموقراطية فيها، وعلى سبيل المثال أيضًا، فإن صعود المجتمع المدني الفاعل في بولندا في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي؛ كان مصدر إلهام للدول المجاورة أيضًا، بعد أن رأت خضوع الأحزاب الشيوعية فيها وتسليمها للسلطة التي كانت تحتكرها، بل كان ذلك في غضون أشهر من التضامن وتشكيل حكومة بولندا في أغسطس ١٩٨٩م[١٥]، ويُلاحظ بجلاء التأثير الواضح في حالات الثورات الملونة في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لا سيما في أوكرانيا وجورجيا وقيرغيزستان[١٦]، وقد حدثت ثورات مماثلة عبرت عن نفسها بوضوح في كل من تونس ومصر والبحرين وليبيا خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١م.

في الواقع، يمكن القول بأن التجربة الديموقراطية في تركيا قد استفادت أيضا من التأثير الواضح، فعلى سبيل المثال أثرت التغيرات التي حدثت في أوربا الشرقية ووسط أوربا على تركيا، وكان للحالة البلغارية، وخاصة فيما يتعلق بمعاملتها للأقلية التركية تأثير خاص على تركيا؛ حيث كانت الحقوق الثقافية للأقليات أحد أصعب الإصلاحات المثيرة للجدل التي واجهتها الدولة التركية، ولاسيما بالنسبة للأكراد، والواقع أن الدولة الجارة بلغاريا التي اعتمدت إصلاحات مماثلة للأقلية التركية في مرحلة ما بعد الشيوعية جذبت انتباه تركيا بشكل لافت، وكانت موضع نقاش ساخن على الساحة التركية، وعلى المنوال نفسه شكلت تركيا مثالاً للجهود التي تبذلها بلدان المنطقة وخصوصًا في الشرق الأوسط نحو التحول والإصلاح، وقد لاحظ أكاديمي سوري بارز كيف أن العرب من مختلف الاتجاهات السياسية، بدءًا من الاشتراكيين إلى الإسلاميين يناقشون

فيما بينهم التجربة التركية، وما تعنيه بالنسبة لهم[١٧]، وفي دراسة (استطلاع) أجرتها مؤسسة الدراسات التركية الاقتصادية والاجتماعية في سبع دول عربية، وُجهت على وجه التحديد الأسئلة التي تُظهر تأثير تركيا الواضح، وفي العموم قد اعتبر ٦١ % من الأشخاص الذين شملتهم الدراسة أن تركيا تمثل نموذجًا للعالم العربي، وتعد هذه النتيجة أمرًا له أهمية خاصة، إذا ما أخذنا في الاعتبار ما قاله البعض منذ وقت طويل من أن النظام العلماني في تركيا يجعلها غير صالحة لأن تكون نموذجًا لدول الشرق الأوسط، وعلاوة على ذلك، فقد أجمع ٦٣ % من المستطلعة آراؤهم بشكل تام أن "تركيا تشكل نموذجًا ناجحًا للتعايش بين الديموقراطية والإسلام"[١٨].

البعد التجاري والاقتصادي للدولة

ثمة بعد مهم للتأثير الواضح وهو البعد الاقتصادي، فالديموقراطية التركية خطت خطواتها جنبًا إلى جنب مع النمو الاقتصادي فيها وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي، وقد أشار العلماء منذ أمد بعيد إلى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية[١٩]، كما أظهرت الأبحاث أيضًا وجود علاقة قوية بين مستوى التنمية واحتمالات دعم الديموقراطية[٢٠]، فالتنمية الاقتصادية تحول وتغير المجتمعات بعدة طرق، والأهم من ذلك أنها تعمل علي توسيع الطبقة الوسطى، مما يجعل من الصعب بقاء السلطة السياسية في يد نخبة صغيرة، كما تشجع الديموقراطية رأس المال الموجود في المجتمع على الظهور، ومن ثم يتم إثراء المجتمع المدني[٢١]، لقد كان الاقتصاد التركي لفترة طويلة اقتصادًا مغلقًا وسيطرت عليه نخبة صغيرة متحالفة بشكل وثيق مع الدولة، وقد شهدت تركيا بعد تحرير السوق التركية والتحول من الاقتصاد المغلق باتجاه التصدير، نموا هائلاً في طبقتها المتوسطة؛ فقد ارتفع دخل الفرد في تركيا من ١٣٠٠دولار في عام ١٩٨٥م إلى ٢٧٧٣ دولارًا في عام ١٩٩٥م، وأخيرًا ما يقرب من ١١٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٨م[٢٢]، وكانت هذه هي أيضًا الفترة التي تراجع فيها القطاع الزراعي في تركيا من نحو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل ٧٧% من الأيدي العاملة في الستينيات من القرن الماضي، إلى ١٥% و٣٠% في الفترات الأولى من القرن[٢٣]، وفي المقابل نما قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير مع قطاع الخدمات، ولاسيما في المصارف والاتصالات والصحة والسياحة، وهذه هي القطاعات التي تتطلب مستوى أفضل من التعليم والكفاءة المهنية، ومن ثم تعمل على تعزيز صفوف الطبقة الوسطى، ولا غرابة في أن هذه التغييرات الهيكلية الهائلة قد تزامنت مع تزايد الطلب على الديموقراطية في تركيا، وخصوصًا في العقد الأول من القرن الحالي.

وقد تزامنت هذه التغييرات أيضًا مع فترة أصبحت فيها تركيا "دولة تجارية"، دولة شكلت

الاعتبارات الاقتصادية فيها السياسة الخارجية، دولة اكتسب فيها الناتج القومي الإجمالي للتجارة الخارجية مكانة مهمة[٢٤]، وقد نمت التجارة الخارجية لتركيا من ٢٠ مليار دولار في عام ١٩٨٥م إلى أكثر من ٣٣٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م، وانخفضت إلى ٣٠٠ مليار دولار بسبب الركود الاقتصادي العالمي (الجدول رقم١)، وقد ارتفعت نسبة السلع المصنعة في صادرات تركيا، من ١,٤% في عام ١٩٥٠م إلى ١٨,٤% في عام ١٩٧٠م، ثم وصلت إلى نسبة ٩٤,٢% في عام ٢٠٠٣م[٢٥]، والأكثر أهمية من ذلك – إذا ما أخذنا في الاعتبار مبدأ التأثير الواضح - أن تجارة تركيا مع جيرانها المباشرين زادت من ٤ مليارت دولار في عام١٩٩١م إلى ٨٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨م؛ أي ارتفعت نسبة الزيادة من ١١,٥% إلى ٢٥ % من حجم إجمالي تجارة تركيا الخارجية (الجدول رقم ١)، وعلاوة على ذلك، فإن انخراط ومشاركة تركيا مع جيرانها المباشرين لم يقتصر على التجارة الخارجية فحسب، بل امتد ليشمل الاستثمار في المنطقة، والإسهام بصورة مباشرة في العمل والنمو من خلال الشركات التركية.

الجدول الأول: التجارة الخارجية التركية والشرق الأوسط

تركيا	1991			2002			2008			2010			% التغيير 1991- 2008	% التغيير ٢٠١٠-٢٠٠٨
	التصدير	الاستيراد	الإجمالي	التصدير	الاستيراد	الإجمالي	الاستيراد	التصدير	الإجمالي	الاستيراد	التصدير	الإجمالي		
بلغاريا	76	140	216	380	508	888	2.152	1.840	3.992	1.498	1.701	3.199	1748%	- 20 %
اليونان	144	77	221	590	312	902	2.430	1.151	3.581	1.456	1.542	2.998	1520%	- 16 %
رومانيا	105	199	304	566	662	1.228	3.987	3.548	7.535	2.599	3.448	6.047	2379 %	- 20 %
ملدفيا	-	-	-	40	5	45	198	70	268	148	111	259	-	3% -
روسيا	611	1.097	1.708	1.172	3.892	5.064	6.483	31.364	37.847	4.632	21.596	26.228	-31%	- 31 %
أوكرانيا	-	-	-	313	991	1.304	2.188	6.106	8.294	1.261	3.830	5.091	-	-39%
أذربيجان	-	-	-	103	138	241	998	525	1.523	1.551	865	2.416	-	59%
جورجيا	-	-	-	231	65	296	1.667	928	2.595	769	291	1.060	-	- 59 %
إيران	487	91	578	334	921	1.255	2.030	8.200	10.230	3.043	4.645	10.688	167 %	4 %
العراق	122	492	614	-	-	-	3.917	1.321	5.238	6.043	1.355	7.389	753 %	41 %
سوريا	264	67	331	267	506	773	1.115	639	1.754	1.894	663	2.512	430 %	43 %
إجمالي الجوار	1.809	2.163	3.972	3.996	8.000	11.996	27.165	55.692	82.857	43.047	67.896	1986%	- 18 %	- 18 %
لبنان	90	7	97	187	42	229	665	179	844	619	229	484	770%	09 %
الأردن	158	30	188	117	18	135	461	25	486	572	43	615	159%	27 % - 39 %
اليمن	650	2.220	2.870	1.334	952	2.286	12.722	4.361	17.083	6.746	3.642	10.388	495%	- 7%
شمال أفريقيا	524	432	956	938	1.518	2.456	4.424	4.4324	8.748	4.779	3.378	8.157	815 %	- 796
مصر	169	48	217	326	118	444	1.426	943	2.369	2.261	926	3.187	991 %	35%
السودان	20	4	24	59	12	71	234	9	243	228	5	233	912 %	-4%
إجمالي العالم العربي	1.907	3.293	5.200	3.041	3.124	6.165	24.299	11.622	35.91	22.478	10.012	32.490	591%	- 10%
إسرائيل	79	78	157	805	545	1.350	1.935	1.448	3.383	2.083	1.360	3.443	2055%	- 2%
الاتحاد الأوربي	7.348	9.896	17.244	20.415	25.689	46.104	63.390	74.802	138.192	52.659	72.215	124.874	701%	- 10%
الولايات المتحدة الأمريكية	913	2.255	3.168	3.356	3.099	6.455	4.300	11.976	16.276	3.768	12.318	1.086	414%	- 1%
منطقة جنوب الصحراء الكبري في أفريقيا	117	269	386	430	558	988	3.212	2.503	5.715	2.258	2.108	4.366	1381%	- 24 %
المجموع الإجمالي	13.593	21.047	34.640	36.059	51.554	87.613	132.027	201.027	201.964	333.991	185.497	299.396	864%	- 10 %

على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥م افتتحت سلسلة سوبر ماركت راموستور ميغرو الفرعية القابضة التي تعود ملكيتها لرجل الأعمال التركي كوتش، ٥٤ فرعًا في الدول المجاورة وتقوم بإدارة ما لا يقل عن ٢٢ من محلات السوبر ماركت وثلاثة مراكز تسوق كبيرة في روسيا وحدها، وتقدر قيمة استثماراتها بحوالي ربع مليون دولار[٢٦]، ووفقا لوكالة ريا نوفوستي الروسية، فإن الاستثمارات في المشروعات الروسية التركية المشتركة قد بلغ ٢٥ مليار دولار أمريكي وذلك اعتبارًا من مايو ٢٠١٠م[٢٧]، وفي جورجيا تقوم شركة (تاف) التركية المختصة ببناء وإدارة المطارات بتشغيل مطارات باتومي وتبليسي، كما تشارك شركات المقاولات التركية بشكل كبير في صناعة السياحة في باتوم، ويوجد حوالي ٢٠٠ مستثمر تركي فقط في هذه المدينة الساحلية الصغيرة في جورجيا، كما ذكرت بعض وسائل الإعلام[٢٨]، وفي بلغاريا، جارة تركيا من الاتحاد الأوربي، افتتح رئيس الوزراء التركي في أواخر مارس ٢٠٠٨م "مصنعًا للزجاج" بقيمة ٣٨٠ مليون دولار ويتبع هذا المصنع شركة تراكيا جام التركية، ومن المتوقع أن تصل الاستثمارات التركية في قطاع إنتاج الزجاج إلى مليار دولار في المستقبل القريب[٢٩]، علاوة على ذلك هناك العديد من المطاعم التركية والمخابز وكذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في جميع البلدان المحيطة بالبحر الأسود، كما أن هناك وجودًا كبيرًا ومتزايدًا للشركات التركية في منطقة الشرق الأوسط أيضًا، فمن الملاحظ أن الاستثمارات التركية وخصوصا في قطاع البناء في شمال العراق تشهد نموًّا سريعًا، فقد قدرت هيئة المعونة الأمريكية حجم الاستثمارات في سوق البناء في المنطقة بحوالي ٢,٨ مليار دولار، وتسيطر الشركات التركية على ٩٥ % منها[٣٠]، وفي مصر تنمو الاستثمارات التركية، خاصة في مجال المنسوجات، وتقوم بعض الشركات التركية بنقل مصانعها إلى مصر، كما أن بعض الشركات التركية مثل أولكر المتخصصة في قطاع الأغذية، وشركة جاما في قطاع البناء والتشييد، وبنك يابي كريدي لها استثمارات مهمة في دول مجلس التعاون الخليجي[٣١]، وفي سوريا تقوم الشركات التركية بتوسيع استثماراتها بشكل سريع، فوفقًا لتقرير صدر في شهر أكتوبر ٢٠١٠م فإن تركيا خصصت ١٨٠ مليون يورو، أي ما يعادل (٢٤٧ مليون دولار أمريكي) على هيئة قروض لسوريا لاستخدامها في مشاريع البنية التحتية[٣٢]، وأعلن وزير الدولة التركي المسئول عن التجارة الخارجية ظافر جلايان خلال مؤتمر حول الاستثمار في الساحل السوري نظمه مجلس الأعمال السوري التركي؛ أن الاستثمارات التركية في سوريا قد بلغت ٧٠٠ مليون دولار[٣٣].

ومما لا شك فيه فإن هذه التطورات في غاية الأهمية للدول المجاورة لتركيا، وذلك لثلاثة أسباب على الأقل:

أولا: إن تركيا تمثل نموذجًا للنجاح الاقتصادي، أي إنها تعطي مثالاً علي كيفية الانتقال من اقتصاد يعتمد على الواردات الزراعية بالدرجة الأولى إلى اقتصاد عالمي يستطيع المنافسة على الصعيد العالمي، علمًا بأن التحول والتقدم الاقتصادي يسيران جنبًا إلى جنب مع الديموقراطية، وأبرز دليل على هذه العلاقة هو الصادرات والاستثمارات التركية.

ثانيًا: عندما ينمو الاقتصاد التركي في دول الجوار، فسيكون هناك قدر كبير من التفاعل بين نخبة رجال الأعمال الأتراك ورجال الأعمال في المنطقة، و من ثم فإن قضايا سيادة القانون والمساءلة والشفافية سيتم طرحها في أثناء المحادثات والحوارات بين رجال الأعمال وكذلك بين المسئولين، و بالمثل فعندما تريد الشركات التركية الاستثمار في الاقتصاد المحلي ستظهر قضايا مماثلة ومطالب لإقامة مؤسسات تمثيلية، فعلى سبيل المثال: كانت حكومة إقليم كردستان (شمال العراق) حريصة على جذب الاستثمارات والخبرات التركية في المنطقة في محاولة للاستفادة من خبرة الشركات التركية في هذا المجال[٣٤]، وحاولت سوريا هي الأخرى بطريقة مماثلة الاستفادة من الخبرة المصرفية في تركيا باعتبارها خطوة مهمة نحو الجهود الرامية إلى تحرير اقتصادها، وهناك مثال ملموس آخر على أثر التأثير الواضح، يتضمن الطريقة التي اقترب فيها عدد من رجال الأعمال في عدد من البلدان المحيطة بالبحر الأسود إلى جمعية الصناعيين ورجال الأعمال (توسياد) لطلب المساعدة في إنشاء منظمة إقليمية لتمثيل المصالح التجارية في المنطقة، والاستفادة من الخبرة التركية في الأعمال التجارية، وقد توجت هذه الجهود بإنشاء اتحاد شركات البحر الأسود وبحر قزوين في نوفمبر ٢٠٠٦م، كما تم اختيار مقر توسياد في إسطنبول كمقر لأمانة الاتحاد، وقد شكل إنشاء مثل هذا الاتحاد وما تضمنه من أنشطة فرصًا ومناسبات لنقل الخبرة والمعرفة، خاصة فيما يتعلق بممارسة الأعمال التجارية في الأسواق الحرة والدفاع عن المصالح التجارية في الساحة السياسية[٣٥].

تركيا تستفيد بشكل كبير من سياسة التأثير الواضح

عملية الديموقرطة التركية عمل في حالة تقدم

قد يكون أقوى تأثير واضح هو أن الديمو قراطية التركية هي في حد ذاتها "عمل في حالة

تقدم"، وهذا يغلق الفجوة الكبيرة ويغلق الطريق أيضًا أمام العلاقة الهرمية التي تتشكل حتمًا بين الديموقراطيات الراسخة، والبلدان التي تتلقي دعمًا ديموقراطيًا، فالحقيقة أن تركيا ما تزال تكافح من أجل توطيد وتعميق الديموقراطية فيها، وهذا الوضع يمكنها من الاتصال بشركائها بسهولة، ويُمكّن شركاءها من الاتصال والتفاعل معها بكل يسر أيضًا، فتركيا بوصفها مكانًا لتجمع نشطاء من المنطقة، تعد مكانًا مناسبًا لهؤلاء النشطاء للحصول على الخبرة من التجربة المباشرة من نظيرتهم التركية، ويرون الديموقراطية فيها والتي تعد "عملا في حالة تقدم"، ومن الأمثلة على ذلك، قضايا حقوق المرأة وجرائم الشرف، فالناشطات من النساء العربيات والتركيات يجدن أنه من الأسهل مناقشة هذه المشكلات فيما بينهن أكثر من مناقشتها مع نظيراتهن الغربيات اللائي يتعاملن مع القضية باعتبارها مشكلة "الآخر"[٣٦]، ولا جدال في أن المسئولين الحكوميين الأتراك على دراية بأهمية العمل الذي ما زال في حالة تقدم؛ حيث لاحظوا أن هذا يجعل التواصل والتفاهم مع نظرائهم أكثر سهولة.

وهذا قد يفسر سبب استقبال عبد الله جول وقتما كان وزير الخارجية التركية بحفاوة بالغة عندما زار اجتماعًا لمنظمة الدول الإسلامية (منظمة المؤتمر الإسلامي) في أواخر مايو ٢٠٠٣م، وقد انتقد جول آنذاك في خطابه العملية الديموقراطية في العالم الإسلامي، وشدد على ضرورة أن تولي البلدان الإسلامية اهتمامًا أكبر بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، وأن تبدي مزيدًا من الشفافية في الحكم، وكان خطابه موجهًا للجمهور على اعتبار أن تركيا جزء من البلدان الإسلامية، وبحاجة هي الأخرى إلى تحسين الأوضاع فيها، وقد ظهر هذا بوضوح عندما أشار في خطابه إلى أنه "يجب علينا أولاً إصلاح بيتنا الداخلي"[٣٧]، وخلال زيارته لإيران في فبراير ٢٠١١م، على خلفية الانتفاضات والثورات في العالم العربي، أشار جول في خطابه إلى حاجة العالم الإسلامي إلى الاستجابة لمطالب الجماهير، وكان التركيز في خطابه ينصب على لفظة "نحن"، وهذا أمر بالغ الأهمية في التواصل مع جمهور من المفترض أن يكون هدفه نشر الديموقراطية، أضف إلى ذلك أنه بدراسة خطاب جول عن كثب؛ فإنه من الممكن التعرف على التأثير الذي يوقعه في نفوس مستمعيه، لقد استخدم بشكل مريح لغة ديموقراطية مفصلة عند مخاطبة الغربيين مقارنة باللغة التي يستخدمها مع جمهور من البلدان التي تفتقر إلى التجربة الديموقراطية، ففي الحالة الأخيرة، يتم التركيز على مفاهيم مثل "الحكم الصالح"، و"تحسين المشاركة السياسية" و"الشفافية"، هذه هي القدرة على التأثير على الجمهور المستقبِل، وربما كان هذا هو الجانب الأكثر أهمية في التأثير الواضح لدى تركيا، وقد علق مسئول تركي على أن الدول الأوربية عندما تشارك في مساعدة بعض

الدول المجاورة لتركيا على نشر الديموقراطية، فهي بذلك تضع المشروع على الطاولة مثل قالب الطوب وتقول لهم هذا هو الحل، إذا نفذتم هذا المشروع فستصبحون ديموقراطيين، وأضاف المسئول قائلاً: كيف يترك هذا النهج عادة لأطراف مستقبلة، ليس بإمكانها سوى النظر بحيرة وتعجب إلى "لبنة" أو قالب طوب، أما في المقابل - في حالة تركيا - فإن الشعور بكلمة "نحن" تعني أننا نسير ونتطور معًا على نفس الدرب[٣٨].

وكما سيأتي لاحقًا، فإن سياسة تركيا التي تخص تيسير وحرية الحركة والتنقل والسفر بدون تأشيرة تسمح أيضًا بتعزيز صورة تركيا التي رسمتها وسائل الإعلام، فالاهتمام بالمسلسلات التلفزيونية التركية في العالم العربي متزايد لما لها من تأثير واضح، ومما لا شك فيه أن هذه المسلسلات التلفزيونية تعد جسرًا يربط بين العالم العربي وطريقة الحياة الغربية، كما يوضحها النموذج التركي المسلم، وفي الوقت نفسه النموذج الديموقراطي والليبرالي والعلماني[٣٩]، فعلى سبيل المثال تحظى هذه المسلسلات بشعبية خاصة بين النساء السعوديات، ومن ثم فهي بالفعل لها تأثير واضح؛ فقد أظهر استطلاع للرأي بين النساء السعوديات فوق عمر ١٥ سنة في شهر مارس ٢٠٠٩م أن أكثر من ٧١ % من أفراد العينة المستطلعة آراؤها، يستمتعن بمشاهدة المسلسلات التلفزيونية التركية، فهذه المسلسلات تصور المرأة التركية على أنها أكثر ليبرالية وتحررًا تجاه الحياة أكثر من النساء في المملكة العربية السعودية؛ لذلك فإن حرية السفر بدون تأشيرة تعطي الجمهور في العالم العربي إمكانية أن يسافر ويذهب إلى تركيا ويرى بنفسه حقيقة ما تعرضه هذه الأفلام والمسلسلات التلفزيونية، و طريقة أخرى تسمح للتأثير الواضح لتركيا بالظهور، و هي استخدام بعض المنظمات العربية غير الحكومية لمدينة إسطنبول كمكان ومقر للاجتماعات التي تجمع نشطاء من الدول المجاورة، ويتم هذا بشكل جزئي لأسباب لوجستية؛ حيث تتمتع تركيا بسياسة ليبرالية فيما يتعلق بنظام التأشيرات، كما أن مدينة إسطنبول مكان يمكن الوصول إليه بسهولة من معظم دول المنطقة، ومع ذلك فهناك عامل أكثر أهمية وهو أنه يمكن عقد مثل هذه الاجتماعات بحرية ودون خوف من الرقابة الحكومية أو القمع في تركيا مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، هذه الاجتماعات تعد أيضًا فرصًا ومناسبات للزائرين من المنطقة، لكي يستفيدوا من تجربة تركيا الحية من خلال النقاش مع المشاركين الأتراك حول المشكلات التركية، وقد لاحظ الناشطون في مجال الديموقراطية والمجتمع المدني أن هذه التجارب تعطي أمثلة على الآثار الواضحة التي يمكن أن تقدمها تركيا[٤٠].

وفي مثال آخر نرى أن المجتمع المدني التركي في شكل منظمات مثل: منظمة الصناعيين

المستقلين وجمعية رجال الأعمال (موسياد) ومجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي (الديك)، وجمعية المصدرين الأتراك، والاتحاد التركي للغرف (توب)، وتوسياد، والاتحاد التركي لرجال الأعمال والصناعيين (توسكون)، كل هذه الهيئات انخرطت في الأنشطة والمشاريع التي تشكل أمثلة وتقدم برهانًا ودليلاً على أن الديموقراطية تمنح وتتيح الفرصة لعالم الأعمال أن يشكل سياسات بل حتى سياسة خارجية، وعلى سبيل المثال أيضًا فمنذ عامين عمل الاتحاد التركي للغرف (توب) بشكل وثيق جدًّا مع الحكومة على تعزيز السلام والعلاقات التجارية على حد سواء، بين الإسرائيليين والفلسطينيين فيما أطلق عليه اسم "الصناعة من أجل السلام"، وفي الآونة الأخيرة، وتحديدًا في ديسمبر ٢٠١٠م، قاد الاتحاد التركي للغرف (توب) جنبًا إلى جنب مع (الديك) مبادرة لتشكيل "منتدى أعمال بلاد الشام"، الذي يتألف من ممثلين من الأردن ولبنان وسوريا وتركيا، وذلك بهدف تشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي[٤١]، وقد نظمت منظمة أخرى للأعمال التركية بالتعاون مع مكتب وكيل وزارة التجارة الخارجية لرئيس الوزراء مؤتمرات قمة سنوية عن التجارة منذ عام ٢٠٠٦م، وتضم هذه القمم ممثلين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصوصًا توسكون، وذلك بهدف تواصل الزعماء الأفارقة مع رجال الأعمال الأتراك[٤٢].

ومثال أخير من الأمثلة التي يمكن من خلالها نقل تجربة تركيا الديموقراطية، التي ما زالت في طور اكتمالها، هو قطاع التعليم العالي في تركيا الذي يستقبل عددًا متزايدًا من الطلاب من دول الجوار، كما تدير الحكومة التركية برنامجًا للمنح الدراسية التي تم دمجها في وكالة التنمية التركية للتعاون الدولي (تيكا)، ففي عام ٢٠٠٩م كان هناك أكثر من ٧ آلاف طالب أجنبي يدرسون في برامج المنح الدراسية في تركيا، وقد قال مسئول حكومي رفيع المستوى أن هذه المنح الدراسية تعد عملاً فريدًا من نوعه من جانب تركيا تجاه دول جوارها، وأوضح أن هذا هو الوقت المناسب لهؤلاء الطلاب أن يتمنوا لبلادهم أن تصبح مثل تركيا[٤٣]، وعلى الرغم من أن معظم الطلاب يأتون فعليًا من البلدان التي تفتقر إلى التقاليد الديموقراطية، مثل بلدان آسيا الوسطي، فإن الحكومة التركية لا تخصص مثل هذه البرامج بهدف تعزيز الديموقراطية، ولكنها تعتبرها تأثيرًا واضحًا لتركيا؛ حيث تتيح للطلاب الفرصة وتعطيهم إمكانية التعرف على تركيا باعتبارها مجتمعًا مفتوحًا، بنقاط قوته وضعفه[٤٤]، والطلاب القادمون يعرفون هذا جيدًا، فقد أكد أحد الطلاب الذين يشغلون أحد المناصب رفيعة المستوى في أذربيجان أهمية هذه التجربة وقال إن التعليم في تركيا يسهم في تشكيل "رأس المال الاجتماعي" في أذربيجان، وهو أمر حيوي للتنمية ودعم الديموقراطية[٤٥]، ويعد هذا أمرا مهما جدًّا إذا ما أخذنا في الاعتبار حالة انتقال تايوان إلى الديموقراطية؛ حيث لوحظ

أن قادة الحركة الديموقراطية هناك تبنوا المثل الديموقراطية الغربية، فضلاً عن الإجراءات الديموقراطية الغربية، وكذلك التصميم المؤسسي الغربي، وتقنيات السياسية والأطر القانونية الغربية، في أثناء دراستهم في الغرب ثم طبقوه في الوطن بعد العودة[٤٦].

سياسة تركيا الخارجية "الجديدة"

إن أحد العوامل التي تسهم في إبراز تأثير تركيا الواضح في العالم العربي هو سياسة تركيا الخارجية "الجديدة"[٤٧]، ففي أثناء الحرب الباردة، كانت علاقات تركيا مع دول الجوار محدودة ومعقدة، ثم في التسعينيات من القرن الماضي شهدت العلاقات الاقتصادية رواجًا، كما ازدادت حركة التنقل بين تركيا والعالم والاتحاد السوفيتي السابق، ومع ذلك ظلت السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة حبيسة الصراع المحتدم مع سلسلة من الجيران بدءًا من أرمينيا وقبرص واليونان إلى إيران والعراق وسوريا، مما أكسب تركيا سمعة "المحارب بعد الحرب الباردة"،[٤٨]

الديموقراطية التركية استطاعت أن تحقق نجاحًا اقتصاديًّا وتجاريًّاغير عاديين.

وقد بدأ هذا الوضع في التغير في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، مما أدى إلى تمهيد الطريق للتقارب وتسوية الخلافات مع اليونان وسوريا آنذاك، ومع ذلك فإن الانفراج الحقيقي لم يحدث حتى وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وظهور سياسة "صفرية المشكلات" التي انتهجها أحمد داود أوغلو الوزير الحالي للشئون الخارجية التركية، وشهدت علاقات تركيا مع جيرانها بفضل هذه السياسة تحسنًا و توسعًا، كما رافقها اهتمام متزايد في البحث عن حلول لمشكلات دول جوار تركيا بدءًا من البلقان إلى الشرق الأوسط، وأسفرت "سياسة صفرية المشكلات" عن مشاركة تركية كبيرة في القضايا الإقليمية مثل جهود التوسط بين العرب (الفلسطينيين) و الإسرائيليين، و بين السنة و الشيعة في العراق، وبين أفغانستان و باكستان، و بين البوسنة وصربيا، وبين إيران والغرب وكذلك في حل النزاعات الثنائية مثل قبرص والعلاقات مع أرمينيا، وعلى الرغم من أن جهود الوساطة هذه لم تكن دائما مكللة بالنجاح، فإنها ساعدت على تغيير صورة تركيا النمطية في نظر العالم العربي، فتركيا الآن بلد يتحدث بهدوء أكثر مما مضى ومع أطراف متعددة أكثر من أي وقت مضى"[٤٩]، ومن ثم كان لهذا التحول أثر إيجابي.

وهناك جانب آخر مهم في سياسة تركيا الخارجية "الجديدة"، وهو أن الحكومة التركية الحالية عملت على توثيق العلاقات الخارجية مع حركة حماس وجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى توجيه انتقادات مريرة لإسرائيل في السنتين الماضيتين[٥٠]، وقد أدت هذه التطورات إلى نقاش كبير

حول ما إذا كانت تركيا قد تحولت بعيدًا عن الغرب باتجاه الشرق الأوسط[٥١] أو لا، وفي المقابل جعلت هذه التطورات أردوغان يتمتع بشعبية كبيرة، خاصة في "الشارع العربي" الأمر الذي عزز من تأثير تركيا الواضح، فالشارع يربط بين سياسات أردوغان في هذا الصدد وبين تركيا الأكثر ديموقراطية، مقابل تركيا التي يتمتع الجيش فيها بقدر كبير من النفوذ[٥٢].

أخيرًا، في إطار سياسة تركيا الخارجية "الجديدة" فإن جهود وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو الحثيثة الأخيرة والتي أسهمت في تعزيز جوار مستقر ومزدهر من خلال تشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي بين تركيا والعالم العربي بحاجة إلى تسليط المزيد من الضوء عليها[٥٣]، ففي يوليو٢٠١٠م قام داود أوغلو ببذل جهود كبيرة لإقامة "مجلس شراكة الجوار الاقتصادية والتجارية" مع الأردن ولبنان وسوريا، ويهدف المجلس إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في غضون خمس سنوات، إيمانا بأن "اتفاقات التجارة الحرة تسهم في توسيع التجارة العالمية، وتعمل على بسط المزيد من الاستقرار الدولي، وعلى وجه الخصوص، تطوير علاقات أوثق بين شعوبنا"[٥٤]، وفي الواقع فإن مثل هذا الهدف لا يختلف عن الأهداف المعلنة للسياسة الأوربية المتوسطية وسياسة الجوار الأوربي[٥٥]، وعما إذا كان المجلس سيحقق أهدافه أم لا، فإن الوقت كفيل بإثبات ذلك، وعلى العموم فإن تركيا لديها بالفعل اتفاقات تجارة حرة مع الأردن وسوريا، وأخرى مع لبنان على وشك التصديق عليها، كما وقعت تركيا بالفعل اتفاقات تجارة حرة مع جميع الدول باستثناء الجزائر[٥٦]، ومن الواضح أن هذه الخطوات تتماشى مع رؤية داود أوغلو الطموحة لمشروع الاندماج الذي يؤدي إلى حرية حركة البضائع والأشخاص من مدينة كارس التركية إلى المحيط الأطلسي، ومن مدينة سينوب التركية إلى خليج عدن[٥٧]، ومثل هذا المشروع الجريء يلقى بالفعل استحسانًا من قبل الشعوب العربية خاصة فيما يتعلق بحرية حركة الناس.

وقد تم انتهاج سياسة أكثر ليبرالية فيما يخص تأشيرات الدخول إلى تركيا، حيث كانت سمة مميزة لسياسة الجوار التركية، وقد قيل إن قرار تركيا الداعي إلى تشجيع "تدفق الناس، والتجارة، والأفكار" هو مؤشر على التخلي عن "النظرة الواقعية لميزان القوى، وفهم أن محصلتها صفر" في العلاقات الدولية، وذلك لصالح فكرة "الليبرالية والاعتماد المتبادل"[٥٨]، ومع ذلك، فإن هذه هي إحدى السياسات التي تم اتباعها في مناطق من الشرق الأوسط العربي مؤخرًا، فقد ازدادت أعداد رعايا الدول العربية الذين يدخلون تركيا من نحو ٣٢٢ ألفًا في عام ١٩٩١م إلى نحو ١,٩ مليون زائر في عام ٢٠١٠م (الجدول الثاني)، ويشكل هذا العدد ٦,٦ % فقط من جميع الوافدين إلى تركيا مقابل الوافدين من الاتحاد الأوروبي و بلدان الكتلة السوفيتية السابقة، و التي تشكل ٥٦% ،

و٢٦% على التوالي، كما أن أعداد الإيرانيين الذين دخلوا تركيا في عام ٢٠١٠م مساوية تقريبًا لتلك التي دخلت تركيا من مجمل الأعداد من العالم العربي مجتمعة، كما دخل أكثر من نصف مليون مواطن إسرائيلي إلى تركيا في عام ٢٠٠٨م، ولكن هذا الرقم انخفض بشكل كبير إلى أقل من ١١٠ ألف في عام ٢٠١٠م؛ نتيجة لتدهور العلاقات بين البلدين، وقد كان هناك فارق كبير بين طريقة دخول المواطنين من الدول العربية إلى تركيا وبين الطرق التي دخل بها الأوربيون والإيرانيون والإسرائيليون ومواطنو الاتحاد السوفيتي السابق إلى تركيا، حيث كان يتم منح هؤلاء تأشيرة دخول إلى تركيا مجانًا أو كطابع ملصق، يسهل الحصول عليه في نقاط الدخول.

الجدول الثاني: حركة تنقل الأشخاص في تركيا من الشرق الأوسط ومن مناطق أخرى بين عامي ١٩٩٥م و٢٠١٠م

تركيا		١٩٩٥		2002		2008		2010	النسبة	النسبة
	الإجمالي	%الإجمالي	%الإجمالي	% الإجمالي	%الإجمالي	% الإجمالي	% الإجمالي	% الإجمالي	المئوية للتغير % ١٩٩٥ - ٢٠١٠	المئوية للتغير % ـ 2008
العراق	١٥.٣٦٣	.25%	15.758	0.12%	250.130	0.95%	280.328	0.98%	1725%	12%
سوريا	111.613	1.65%	126.428	0.95%	406.935%	1.55%	899.494	3.14%	706%	121%
لبنان	26.831	0.40%	31.298	0.24%	53.948	0.20%	134.554	0.47 %	401 %	149 %
الأردن	25.770	0.38 %	33.127	0.25 %	74.340	0.28 %	96.562	0.34%	275 %	30 %
اليمن	42.862	0.63 %	45.828	0.35 %	121.214	0.46 %	169.865	0.59 %	296%	40 %
شمال أفريقيا	89.914	1.33%	135.296	1.02 %	194.546	0.74 %	244.173	085 %	172 %	26 %
مصر	18.237	0.27 %		016%	57.994	0.22 %	61.560	0.22 %	238 %	6 %
السودان	1.536	0.02 %	2.212	0.02 %	8.987	0.03 %	6.634	0.02 %	332 %	- 26 %
الإجمالي	332.126	4.91	411.530	3.11 %	1.168.094	4.44 %	1.893.170	6.61 %	470 %	62 %
إيران	349.655	5.17 %	432.281	3.26 %	1.134.965	4.31 %	1.885.097	6.58 %	439 %	66 %
إسرائيل	261.012	3.86%	270.262	2.04 %	558.183	2.12 %	109.559	0.38 %	- 58%	- 80%
جوار الكتلة السوفيتية السابقة	1.487.162	21.99 %	2.542.160	19.19 %	6.807.875	25.85 %	7.228.	25.2 5 %	386 %	6 %
الاتحاد الأوربي	3.182.641	47.06 %	7.708.214	58.18 %	14.871.907	56.47 %	14.747.142	51.51 %	369 %	- 1 %
آخرون	1.151.896	17.03%	1.885.941	14.24%	3.507.402	13.32	4.564.507	150.945	296 %	30 %
الإجمالي	6.762.956	100 %	13.248.176	100 %	26.336.677	100 %	28.632.204	100 %	323 %	9 %

وبطبيعة الحال، نجد أن هذا الوضع يتغير بسرعة كبيرة، فبعد فترة انقطاع كبيرة وممارسات غير منصفة في الماضي، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية تلتفت نحو العالم العربي، واتخذت قرارات برفع تأشيرات الدخول بالنسبة لمعظم البلدان العربية، فرفعت تأشيرات الدخول بالنسبة للرعايا المغاربة والتونسيين في عام ٢٠٠٧م، ثم المواطنين الأردنيين، واللبنانيين والسوريين في أواخر عام ٢٠٠٩م، ومع ذلك فإنه لم يزل من الصعب إثبات تأثير رفع تأشيرات الدخول، إلا أن الجدول الثاني يوضح أن زيادة أعداد الزائرين من الدول العربية ارتفعت بنسبة ٦٦% بين عامي ٢٠٠٨م و٢٠١٠م، وكانت هذه النسبة أعلى بكثير من الزيادة الإجمالية لأعداد الزائرين والتي بلغت ٦%؛ حيث كان معظم الذين زاروا تركيا هم من بعض تجار الحقيبة الذين يعملون في النشاط الاقتصادي (يشترون المصنوعات والملابس التركية ويملئون حقائبهم ثم يتاجرون بها في بلدانهم، وهو ما يعرف بتجارة الشنطة أو الحقيبة)، وتحديدًا عندما فتحت تركيا حدودها لمواطني الدول السوفيتية السابقة كما حدث في عام ١٩٩٠م، أمّا بالنسبة لحالة الاتحاد السوفيتي السابق؛ فبعد الفترة الأولى التي عرفت بتجارة الحقائب، ازدادت بشكل كبير جدًّا أعداد الزائرين من الجمهوريات السوفيتية السابقة كما ازدادت التعاملات التجارية، وكانت نسبة الزيادة في أعداد الأشخاص الذين يدخلون تركيا من الاتحاد السوفيتي السابق بين عامي ١٩٩٥م و٢٠٠٨م تقل قليلا عن ٤٠٠% ، في حين أن التجارة في الفترة نفسها ارتفعت بنسبة بلغت أكثر من ٩٠٠% ، وكما لعبت سياسة رفع التأشيرات دورًا محوريًّا في توسيع التجارة مع الدول المجاورة لتركيا من جهة الشمال، فسيكون من المنطقي أن نتوقع توسعًا مماثلاً في التجارة مع الدول العربية في الشرق الأوسط بعد رفع تأشيرات الدخول بين تركيا وتلك الدول العربية، وأخيرًا فهناك أيضًا اعتراف من جانب المسئولين الحكوميين في تركيا بأن اعتماد ليبرالية سياسة التأشيرات تسمح للناس بالسفر إلى تركيا بحرية، وكما قال مسئول تركي: "هذه السياسة تتيح للزائرين العرب رؤية تركيا بأنفسهم، ولهم أن ينهلوا ما شاءوا من تجربة تركيا مع الديموقراطية ومن اقتصادها"[٥٩]، ومن المثير للاهتمام، أن صحافيًّا سوريًّا يقيم في تركيا منذ وقت طويل أيد هذه الفكرة خلال الانتفاضة في تونس، ورأى أن جميع التونسيين من جميع الطوائف السياسية، هم متابعون وعلى دراية وعلم بالتطورات السياسية في تركيا، فهناك عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل التونسيين من خريجي الجامعات، يأتون إلى تركيا لتجارة الشنطة أو الحقيبة، الأمر الذي أتاح الفرصة لهم لأن يطلعوا على المناقشات السياسية في تركيا، وأن يتعلموا من دروسها ليعودوا بها إلى وطنهم تونس ويطبقوها ويستفيدوا منها[٦٠].

التحديات والنتائج

حاول هذا المقال إظهار العوامل التي تجعل من تركيا "النموذج" أو "المثال" المحتمل

لأصحاب الثورات الأخيرة في مصر وتونس، كما حاول أيضًا إثبات أن مفهوم التأثير الواضح أو الظاهر يساعد على فهم هذه العملية بشكل أفضل، وقد ظهر التأثير الواضح لتركيا من خلال الأداء الاقتصادي فيها، وكذلك من خلال سياسات "الدولة التجارية"، كل هذا سار جنبًا إلى جنب مع ليبرالية سياسة التأشيرات التي تسمح بحرية حركة الزائرين إلى تركيا، بالإضافة إلى ذلك فإن الديموقراطية التركية التي في طريق تقدمها لاقت صدىً جيدًا عند الجماهير والمثقفين العرب، على الأقل كانت أفضل من سياسات الترويج للديموقراطية الغربية، وأخيرًا لابد من تسليط الضوء أيضًا على دور تركيا في السياسة الخارجية "الجديدة"، هذا هو الحال حتى لو كانت سياسة تركيا "صفرية المشكلات مع الجيران" اصطدمت مؤخرًا بحقائق قاسية للسياسة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، والجدل الدائر حول البرنامج النووي الإيراني، ناهيك عن التعقيدات التي تواجه تحسين علاقات تركيا مع أرمينيا وقبرص، "فالوصول إلى (صفرية المشكلات) قد يتطلب أكثر من مجرد نوايا طيبة"[٦١]، وحتى الآن، وإلى حد كبير، كانت السياسة الخارجية لتركيا موضع ترحيب في الشرق الأوسط، وكما لاحظ الجميع، "تم استقبال رئيس الوزراء التركي رجب أردوغان بحفاوة كبيرة عند زيارته لمصر، وظهرت الشعبية الكبيرة التي يتمتع بها لدى الجمهور المصري منذ ظهوره كبطل مدافع عن القضية الفلسطينية وناقد حاد لإسرائيل، هذه هي الأشياء نفسها التي قادت الجماهير المصرية إلى ميدان التحرير، وشكلت العمود الفقري للنضال ضد النظام"، من ناحية أخرى يضيف ليسير أن شعبية أردوغان ونهج تركيا لم يكن موضع ترحيب من جانب القيادة والنخبة التي أطيح بها في الثورات والانتفاضات[٦٢]؛ لذلك سيكون من الصعب معرفة التأثير الواضح لتركيا دون استحسان ما أسفرت عنه سياسة تركيا الخارجية "الجديدة"، ويمكن في نواحٍ كثيرة أيضًا النظر إلى تأثير تركيا الواضح على أنه وظيفة لما يسمى "القوة الناعمة" لتركيا في الشرق الأوسط.

> شغف العالم العربي بالإصلاح وتأثير تركيا الواضح في المنطقة سيعطي الفرصة لشركاء عبر المحيط الأطلسي لإحياء العلاقات مع تركيا.

يعد توران أفضل من لخص مصدر وأثر "التأثير الواضح"، فهو يشير إلى أن " التجربة التركية تمثل نموذجًا لما هو ممكن تحقيقه، فكلما تواصلت الشعوب العربية مع المجتمع التركي عن طريق الرحلات والسفر إلى تركيا، ومن خلال الأفلام التركية والمسلسلات التلفزيونية، و الأعمال

التجارية والمنتجات، والانتخابات التي تغير الحكومات، رأيت مجتمعًا حديثًا ومنفتحًا ومزدهرًا"، ويحاول توران إثبات أن "هذه الأشياء قد تؤدي إلى مطالبة الشعوب حكوماتها بالسير بها على الطريق نفسه الذي سلكته تركيا"[٦٣]، وفي هذه الأثناء نجد أن الحكومة التركية، التي نأت تقليديًّا عن سياسات الترويج للديموقراطية، بحاجة إلى بدء التفكير في مثل هذه السياسات[٦٤]، وإذا كان الإصلاح والتحول يسير حقًّا نحو التحقيق في العالم العربي فسوف تكون هناك حاجة لمساعدة مدروسة وعون أكثر انتظامًا، وأكثر من مجرد أثر "التأثير الواضح" لتركيا، لذلك ينبغي على تركيا أن تكون قادرة على مساعدة تلك الدول في أمور من مثل تنظيم انتخابات حرة نزيهة، ولا سيما في التعاون مع مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون، وذلك لتطوير الهياكل الإدارية والقانونية الداعمة للمجتمع المدني الحر، وستكون منظمة تيكا مكانًا مناسبًا لتقديم مثل هذه المساعدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية المهتمة بمد يد العون، لكن لابد من معرفة أن هناك تحديين اثنيين، سيحتاجان إلى البحث والحل.

أولا -وقبل كل شيء-: ينبغي على تركيا الاستمرار في عملية الإصلاح من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، لكن عملية الإصلاح تباطأت بعد فترة حيوية من الإصلاح السياسي، وهناك مخاوف من جانب مجموعة متزايدة من الجهات المحلية والخارجية حول النكسات فيما يتعلق بتوطيد الليبرالية والتعددية الديموقراطية، ويشير كيمان إلى أهمية استمرار وتعزيز الإصلاح والتحول الديموقراطي في تركيا مع وجود سياسة خارجية إيجابية وبناءة[٦٥].

ثانيًا: هناك حاجة كبيرة للمناقشة والتفكير حول صعوبة إيجاد توازن بين أخلاقيات دعم الإصلاح في العالم العربي والمصالح المرتبطة بالاستقرار؛ حيث أصبح من الصعب إيجاد توازن ظاهرة للعيان، لاسيما فيما يتعلق بالثورات والانتفاضات في مصر وليبيا، ففي حالة مصر، دعمت الحكومة الثورة ومطالب الإصلاح في لحظة حرجة ومتأخرة، وبطريقة حاسمة لا لبس فيها دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مبارك إلى الاستجابة لمطالب الجماهير، لكن لم يظهر مثل هذا الحسم في الحالة الليبية، وقد أشار العديد من المعلقين في تركيا وأماكن أخرى من العالم إلى أن محاباة واقتراب أردوغان من زعماء مثل محمود أحمدي نجاد وعمر البشير وقبوله جائزة لحقوق الإنسان من العقيد معمر القذافي يجعل من الصعب التوفيق بين كل هذا وصورة

تركيا التي تدعم الإصلاح وحقوق الإنسان والتحول الديموقراطي، وعلى العموم إذا كانت تركيا تريد الحفاظ على تأثيرها الواضح فسيكون أمامها خيارات صعبة بين التمسك بالقيم الأخلاقية أو الحرص على المصالح الاقتصادية.

إن تشجيع التكامل الاقتصادي من خلال اتفاقات التجارة الحرة، و حرية حركة الناس في

المنطقة هو أهم الأشياء التي حدثت، ومع ذلك، يجب أن يكون هناك اعتراف في تركيا بأن حجم الاقتصاد التركي والميزات التي تتمتع بها تركيا في علاقاتها بالاقتصاديات العربية يمكن أن تفتح على تركيا أبواب الاتهامات بالرغبة في الهيمنة على المنطقة، فلم يكن الوضع هكذا منذ فترة طويلة، وكان من الممكن في تركيا سماع صرخات من أن الاتحاد الجمركي والاتحاد الأوربي من شأنه أن يخلق علاقة غير متوازنة؛ يكون فيها الاتحاد الأوربي شريكًا، وتصبح تركيا مجرد سوق تُغمر بالسلع الأوربية، إنه في عام ٢٠٠٨م كان الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية التي وقعت مع تركيا اتفاقات للتجارة الحرة، مشجعا ودافعا إلى تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي؛ حيث كان أقل من ٥٥ % من الناتج المحلي الإجمالي في تركيا[٦٦]، وفي عامي ٢٠٠٨م و٢٠١٠م شهدت هذه البلدان عجزًا في التجارة الخارجية وصل إلى ٢,٩ و٤,٨ مليار دولار أمريكي، وعلى المدى البعيد فلن يكون بإمكانها أن تواجه هذا العجز إلا إذا أثبتت تركيا أن علاقاتها بالعالم العربي مفيدة لكلا الجانبين[٦٧].

والمسألة الأهم هي العلاقات مع الاتحاد الأوربي، فطموح وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في أن تصبح منطقة الشرق الأوسط متكاملة فيما بينها؛ حيث تسهل حرية حركة الناس والبضائع من مدينة "كارس التركية إلى المحيط الأطلسي" هو موضع ترحيب من الاتحاد الأوربي، ويتماشى تماما مع رؤية الآباء المؤسسين له، ومع ذلك ينبغي على مشروع التكامل هذا ألا يتم على حساب الاتحاد الأوربي لسببين وجيهين، أولاً: يشير أونيش أنه بغض النظر عن المشكلات التي يخلقها الاتحاد الأوربي لعرقلة انضمام تركيا إليه، " فهناك حاجة إلى تبني منظور بعيد الأمد بشأن هذه القضية والحفاظ على الالتزام بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي"،[٦٨] وشدد أيضًا على أهمية أن الاتحاد الأوربي يمثل مرساة لتركيا كما فعل أيدين واتشيكمشا[٦٩].

ثانيًا: سوف يكون الاتحاد الأوربي في غاية الأهمية بالنسبة لتركيا لأسباب اقتصادية بحتة أيضًا، كما أن الانتقال إلى الديموقراطية وسيادة القانون في العالم العربي سيكون عملاً شاقًّا، وسيرافق هذا صعود وهبوط من حالة عدم الاستقرار، ومما لا شك فيه أن الشركات التركية والمصالح الاقتصادية سوف تتأثر، فعلى الأقل خلال الفترة الانتقالية ستحتاج الشركات التركية لأن تصل إلى السوق الأوربية لتعويض الخسائر التي تكبدتها نتيجة الثورات وما يصاحبها من عدم استقرار، وعلاوة على ذلك، كما يلاحظ ستراوبهار؛ فإن التوافق الكبير بين اقتصاديات الاتحاد الأوربي وتركيا من حيث التجارة الخارجية سيدخل في إشكالية اختلال توازن التجارة الخارجية بين تركيا

وجيرانها، وذلك إذا لم تتحول اقتصاديات منطقة جوار تركيا[٧٠]، وبغض النظر عما سيحدث مع عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي؛ سيكون من المهم وإصلاح الاتحاد الجمركي والاهتمام به.

إن تركيا بحاجة إلى الالتحاق بالاتحاد الأوربي؛ لأن العالم العربي يريد أن يرى علاقات قوية بين الاتحاد الأوربي وتركيا، وقد أكدت بعض استطلاعات الرأي والتصريحات التي أدلى بها عدد من قادة دول جوار تركيا، أن الإسهامات التي قدمتها تركيا فيما يخص استقرار المنطقة وفي التنمية الاقتصادية والسياسية، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعلاقات الجيدة بينها وبين الاتحاد الأوربي، لذلك يرى أحمد داود أوغلو أن الحفاظ على علاقات أقوى مع الاتحاد الأوربي، يعد ذو أهمية خاصة لدول الجوار، ويرى داود أوغلو وغيره من وزراء حكومة حزب العدالة والتنمية، أن تركيا تحاول أن تحقق مع جيرانها ما حققه الاتحاد الأوربي من تكامل واندماج بين أعضائه في أوروبا، وذلك من خلال تشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي بين تركيا و الدول المجاورة لها،[٧١] و مع ذلك فإن أفكار داود أوغلو من المرجح أن تحمل مصداقية أكثر بكثير من ذلك، إذا كانت تركيا قادرة حقًّا ومستعدة لتعزيز علاقاتها مع الاتحاد الأوربي، نعم؛ إن الاتحاد الأوربي يسيء معاملة تركيا، وبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تثير قضايا ثقافية تتجاوز معايير الانضمام القياسية لإعاقة طلب انضمام تركيا إلى الاتحاد، ومع ذلك ينبغي على تركيا ألا تسمح للخطابات والسياسات القائمة على العواطف والمشاعر أن تبعدها عن الطريق الذي يساعدها على تحقيق المصالح والاعتبارات الاستراتيجية، وحقيقة أن ٦٤ % من الجمهور العربي الذين شملهم الاستطلاع تؤيد الرأي القائل بأن احتمالا ت انضمام تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي تجعل منها شريكًا جذابا بالنسبة للعالم العربي[٧٢]، وما يدل على مركزية علاقات الاتحاد الأوربي بعلاقات تركيا مع الشرق الأوسط، هو أن قادة ونخبًا سياسية في منطقة الشرق الأوسط يبدون قلقهم بشأن أي تحول قد تبديه أنقرة إزاء عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوربي[٧٣].

> تعميق الديموقراطية في تركيا يمكنها من الاتصال بشركائها بسهولة ويمكن شركاءها من الاتصال والتفاعل معها بكل يسر

وكما تحتاج تركيا إلى الاتحاد الأوربي، فإن الاتحاد الأوروبي هو أيضًا بحاجة إلى فتح عينيه على حقيقة أن العالم يتغير، وأن تركيا قد تغيرت، والعالم العربي هو الآخر على وشك تغيير هائل

وكبير، وبناءً على هذه الخلفية لا يستطيع الاتحاد الأوربي أن يستمر في انتهاج سياسات أوربا المحصنة، فالاتحاد الأوربي منذ زمن طويل، أعطى الكثير من الأولوية للأمور والمسائل الأمنية على حساب جواره، كما أن عملية تأمين علاقات الاتحاد الأوربي، وخصوصًا مع دول الجوار المتوسطي، بلغت ذروتها في نظام تأشيرة شنغن الذي خلق جدارا حول دول الاتحاد الأوربي يصعب اختراقه، ومما لا جدال فيه أن هذا النظام يعقد إلى حد كبير الوصول إلى الاتحاد الأوربي، لاسيما لنشطاء المجتمع المدني ورجال الأعمال والطلاب، فضلا عن المسئولين، وناهيك عن السياح، فبين عامي ٢٠٠٣م و٢٠٠٩م زادت تأشيرات شنغن الممنوحة للمواطنين من دول الجوار الأوربي في الاتحاد الأوروبي بمقدار ١٨٨% ، بينما لم تتجاوز بالنسبة للدول العربية سوى ٧% فقط[٧٤]، لذلك كيف يمكن للمرء أن يتوقع من الاتحاد الأوربي أن يرعى تعزيز الديموقراطية في العالم العربي أو أن يكون له تأثير واضح في ظل هذه الظروف؟ وقد لاحظ ستانلي هوفمان، الأكاديمي والمراقب الأميركي البارز، أنه عندما يتم مناقشة "الطبيعة الإقصائية لهوية وتركيبة الاتحاد الأوربي، فإن وجه وصورة الاتحاد الأوربي أمام العالم الخارجي غالبًا ما تكون غير جيدة"[٧٥]، لذلك سيضطر الاتحاد الأوربي إلى البدء في إعادة تنشيط "الاتحاد من أجل المتوسط" من خلال البدء في تخفيف القيود المفروضة على التأشيرات، ومما لا شك فيه أن هذا سيتطلب أيضا إعادة النظر في التزامات عام ١٩٩٥م التي فشلت في تحقيق "منطقة التجارة الحرة في حوض البحر الأبيض المتوسط بحلول عام ٢٠١٠م "، ولا شك أن حرية التجارة وحرية تنقل الأفراد هي أحد أهم الدروس التي يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يستفيد فيها من التجربة التركية، والحال نفسه بالنسبة لسياسة "الباب المفتوح" التي انتهجتها تركيا تجاه العالم العربي، وبالتأكيد فإن نشر ونقل القيم ومعايير الاتحاد الأوربي ستكون أسهل بكثير إذا ما استطاع الناس السفر بسهولة أكبر إليه.

لا جدال في أن شغف العالم العربي بالإصلاح وتأثير تركيا الواضح في المنطقة سيعطي الفرصة لشركاء عبر المحيط الأطلسي لإحياء العلاقات مع تركيا، وقد سلط غوردون وتاسبينار الضوء على أهمية استعادة تركيا "مرة أخرى" خاصة في أعقاب التدهور الذي حدث في العلاقات الأمريكية التركية بشأن العراق[٧٦]، ففي عام ٢٠٠٨م تزامنت هذه الدعوة أيضًا مع فترة تعرضت فيها سياسات الولايات المتحدة لتعزيز الديموقراطية، وخصوصا في الشرق الأوسط لانتقادات متزايدة، ولكن في الوقت نفسه كان هناك جدل مواز حول الحاجة لإصلاح السياسات الأمريكية التي تروج للديموقراطية، وفي هذا السياق فإنه يجب الاستفادة من تجربة تركيا المنبثقة من تأثيرها الواضح، وذلك بهدف توفير فرص للتعاون، و قد لاحظ (ليسير) هذا عندما أشار إلى أن "رياح التغيير"

الناجمة عن "الثورات في جوار تركيا" يمكن أن توفر فرصًا لـ"شركاء عبر الأطلسي يستطيعون من خلالها إعادة التخطيط لأمنهم المضطرب واستراتيجيات التنمية" وتحسين العلاقات ووضع استراتيجيات مشتركة(٧٧)، ومع ذلك فإن كلا من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة -على نقيض مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا- سيكونون مضطرين -في هذه الظروف- إلى الاعتراف بأن لتركيا دورا كبيرا، ويمكنها أن تسهم بشكل كبير في الترويج للديموقراطية، وهذه الدعوة تجعل من تركيا شريكًا على قدم المساواة بدلا من دور الوسيط أو المقاول المبتدئ، وفي المقابل وعلى الجانب التركي؛ سوف تكون هناك حاجة إلى الاختيار بين القيم والمعايير العالمية وبين الحسابات والمصالح الشخصية، وإذا كان الأمر هكذا كما لاحظ كارداش؛ فإن معارضة أردوغان الشديدة ضد فرض عقوبات أو التدخل ضد نظام القذافي، الذي اتهم باستخدام العنف العشوائي ضد المتظاهرين في ليبيا، يعكس في الواقع وجود خلافات سياسية، ويعكس أيضًا التنافر الأيديولوجي مع المجتمع الدولي(٧٨)، ومن ناحية أخرى فإن التعاون عبر الأطلسي سيكون من الصعب تحقيقه، وقد يؤدي هذا إلى تقويض تأثير تركيا الواضح، ومن ثم يقوض أيضًا سعي تركيا في الحصول على شرق أوسط مستقر ومزدهر ومتكامل، ويؤثر على ديموقراطيتها.

> التجربة الديموقراطية التركية تفتح ذراعيها لدول الجوار في مجالات التعليم العالي وآفاقه

أخيرًا، هناك مسألة إسرائيل، فالحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة ومعاملتها للفلسطينيين المدنيين في أثناء الهجوم العسكري على قطاع غزة في عام ٢٠٠٨م هو أمر غير مقبول بكل بساطة، كما أن الكثير من الإسرائيليين لا يقبلون أيضًا بما حدث على متن السفينة التركية مرمرة في يونيو ٢٠١٠م، ويرون أنه خطأ، وتشير تقارير وسائل الإعلام أن رئيس الوزراء الإسرائيلي كان على وشك إصدار الاعتذار الذي تطالب به تركيا لولا تدخل وزير الشئون الخارجية وعرقلة صدور الاعتذار، ومع ذلك فإن اللهجة الحادة التي استخدمتها تركيا في مخاطبة إسرائيل يمكن أن تعرقل هدف تركيا في تعزيز الاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط، فبدون أدني شك، لن يكون التكامل الإقليمي في الشرق الأوسط مجديًا وذا مغزى إذا تم إقصاء إسرائيل، وإذا لم يتم توقيع اتفاق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهذا ما جعل جان مونيه وروبير شومان يتبنيان هذه الرؤية، بعد أن وضعا نصب أعينهما برنامج التكامل الذي ضم كلا من فرنسا، العدو اللدود،

وألمانيا، فلم تكن هناك أية وسيلة تساعد على تحقيق التكامل الأوربي وتعميقه وتوسيعه كما حدث الآن، إذا كان قد تم استبعاد ألمانيا، فبدلا من عزل ومواجهة إسرائيل ينبغي على تركيا أن ترتفع فوق المشكلات الثنائية الحالية، وتستعيد الأرضية التي تمكنها من لعب دورها التقليدي في العلاقات الإسرائيلية العربية لبناء الثقة والقيام بدور الوساطة، فالشرق الأوسط في حاجة ماسة إلى بلد يتمتع بثقة الجانبين، ويستطيع أن يسهم في جذب الطرفين للخروج من الحلقة المفرغة التي وقع فيها كل منهما منذ فترة طويلة، وقد أوضح هذا الرئيس السوري بشار الأسد، خلال مقابلة أجريت معه، أشار فيها إلى أهمية الحفاظ على علاقات تركيا الجيدة مع إسرائيل إذا أرادت أن يكون لها دور في عملية السلام[٧٩]، وكما تمتلك تركيا القدرة على لعب دور في المساعدة على الإصلاح والتحول في الدول العربية؛ فإنها يمكنها أيضًا أن تلعب دورًا -حتى لو كان متواضعًا- في دفع إسرائيل لإصلاح استراتيجيتها تجاه العالم العربي والفلسطينيين، لذلك يجب على تركيا أن تعمل على تعزيز تأثيرها الواضح على العالم العربي، وفي الوقت نفسه تسعى إلى إيجاد سبل لوضع تأثير مماثل في علاقاتها مع إسرائيل، وعندئذ فقط ربما سيكون لتأثير تركيا الواضح نتائج حقيقية وطويلة الأمد في مجال الديموقراطية والسلام والاستقرار والازدهار في منطقة الشرق الأوسط.

المراجع

(١) لاري دايموند، "لماذا لا توجد ديموقراطيات عربية؟"، مجلة الديموقراطية، المجلد، ٢١، رقم ١ (٢٠١٠)، ص١٠٢.

(٢) حوار مع الزعيم راشد الغنوشي في جريدة "زمان" التركية، ٢٣ فبراير،٢٠١١ م ؛ طارق رمضان"تركيا الديموقراطية نموذج للإخوان للمسلمين في مصر ،هوفينيجتون بوست، ٨ فبراير ٢٠١١.

(٣) نجم الإسلام: دراسة عن تركيا، مجلة الإيكونومست، ١٤ ديسمبر ١٩٩١م.

(٤) نجم الإسلام: دراسة عن تركيا، مجلة الإيكونومست، ١٤ ديسمبر ١٩٩١م.

(٥) لمناقشة تركيا كنموذج في مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا — ارجع إلى حسين باغشي وبيرم ساريكايا، "مبادرة الشرق الأوسط الكبير وتركيا: منظور حزب العدالة والتنمية" في جورن نمرود ونتشماني اميكام (منشورات) أهمية أن تكون أوروبيًّا: تركيا والاتحاد الأوربي والشرق الأوسط (القدس : المنتدى الأوربي في الجامعة العبرية، ٢٠٠٧، ص ١٦٥-٧٧) مليحة التون ايشيك — بانلي، النوذج التركي في التحول الديموقراطي في الشرق وسط "الدراسات العربية المجلد، ٢٧، رقم ١ ، و ٢، ص ٤٥-٦٣ (٢٠٠٥).

(٦) مناقشة تركيا ك "نموذج" قبل وبعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا، ارجع إلى ستيفن إيفرتس"رصيد لكن ليس نموذج: تركيا والاتحاد الأوربي والشرق الأوسط الكبير" مركز الإصلاح الأوربي: مقالات (٢٠٠٤) ؛غراهام غراهام فولر، "نموذج تركيا الاستراتيجي : الأساطير والحقائق" واشنطن كوارترلي، ٢٠٠٤ ؛ مليحة التون اشيك-بانلي، عمر تاسبينار، نوبة تفاوت في "النموذج التركي" والعالم العربي (واشنطن العاصمة : مركز ٢٠٠٥)؛سابان لسياسات الشرق الأوسط في معهد بروكينغز، أغسطس٢٠٠٣م.

(٧) بولنت أراس "تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي: العلاقة الناشئة" ميدل إيست بوليسي، المجلد، ١٢، العدد ٤ (٢٠٠٥)، ص ٨٩– ٩٧.

(٨) هاشم صالح، تركيا نجحت ونحن، الشرق الأوسط، ٢٥ ديسمبر، ٢٠٠٥، (ظهرت في صحيفة رديكال، ٤ يناير، ٢٠٠٥).

(٩) ياسر أبو بلال "أسامة بن لادن وأردوغان يتجادلان" أرض الغد، ٤ اكتوبر، ٢٠٠٥، ظهرت في جريدة رديكال ١ نوفمبر ٢٠٠٥.

(١٠) سابان كارداش "الثورات" في مصر وتونس وتسليط الضوء على معضلات الديموقراطية التركية، أجندة الإصلاح أوراسيا ديلي مونيتور، الجزء ٨، رقم ٢٤ (٣ فبراير ٢٠١١)، جونول تول، "تركيا بوصفها نموذج بديل، للديموقراطية في الشرق الأوسط" جريدة زمان اليومية، ١٣ فبراير ٢٠١١م، برهان الدين دوران ونوح يلماز، " نموذج من؟ أي تركيا؟ قناة فورن بوليسي ميدل إيست، ٨ فبراير ٢٠١١م، محمد يغين، "تركيا كرفيق وليس نموذجا للشرق الأوسط" تركش ويكلي، ٢٥ فبراير ٢٠١١م، سنا أولجن، " مستقبل الديموقراطية في العالم العربي: ما مدى التشابه مع التجربة التركية؟ معهد الدراسات الأوروبية للدراسات الأمنية، فبراير ٢٠٠١م.

(١١) محمد يغين، "تركيا كرفيق، وليس نموذجا للشرق الأوسط"، تركش ويكلي، ٢٥ فبراير، ٢٠١١.

(١٢) صموئيل هنتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديموقراطي في أواخر القرن العشرين (نورمان : مطبعة جامعة أوكلاهوما، ١٩٩١)، ص ١٠١.

(١٣) هنتنغتون "الموجة الثالثة للديموقراطية"، مجلة الديموقراطية، المجلد، ٢، رقم ٢ (١٩٩١)، ص ٢ .

(١٤) هنتنغتون "الموجة الثالثة للديموقراطية"، مجلة الديموقراطية، ص ١٠٥.

(١٥) لورنس وايتهيد "الديموقراطية وإنهاء الاستعمار: شرق ووسط أوربا"، في لورانس وايتهيد (طبعة) الأبعاد الدولية لإرساء الديموقراطية : أوربا والأمريكتين (أوكسفورد : مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٦) ص، ٣٦١.

(١٦) لاري دايموند، روح الديموقراطية: النضال لبناء مجتمعات حرة في جميع أنحاء العالم (نيويورك : هنري هولت وشركاه، ٢٠٠٨م، ص ١٠٩.

(١٧) صادق العظم، "الإسلام والنزعة الإنسانية العلمانية" في الإسلام والعلمانية، سلسلة حوارات رقم ٢ (أنتويرب: سنتروم القديس أغناطيوس، ٢٠٠٥)، ص ٤٨.

(١٨) منصور أكغون وآخرون، تصور تركيا للشرق الأوسط (إسطنبول: مطبوعات تيسيف ، ٢٠٠٩)، ص ٢١–٢٢، قد أحرزت هذه النتائج بعض النقاط الأكثر في جولة الإعادة لهذه الدراسة في عام ٢٠١٠ م، ارجع إلى منصور أكغون، مطبوعات تيسيف (إسطنبول ٢٠١٠).

(١٩) سيمور ليبست، "بعض المتطلبات الاجتماعية للديموقراطية: "التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية الأمريكية مراجعة العلوم السياسية الأمريكية، المجلد، ٥٣ (مارس ١٩٥٩)، دانكفارت روستو : ص ٦٩–١٠٥ ؛ للانتقال إلى الديموقراطية : نحو نموذج ديناميكي" السياسة المقارنة، المجلد، ٢، رقم ٣ (١٩٧٠)، ص ٣٣٧ — ٦٣.

(٢٠) آدم برجيفورسكي، الديموقراطية والتنمية: المؤسسات السياسية والرفاهيه في العالم، ١٩٥٠–١٩٩٠ (كامبردج : مطبعة جامعة كامبريدج ٢٠٠٠م.

(٢١) لاري دايموند، روح الديموقراطية، ص ٩٨ وص ١٠٢ – ٣.

(٢٢) انظر:... www.tuik.gov.tr أشكال حسابية من معهد الإحصاء التركي.

(٢٣) يعقوب كباناك ونورينترك، اقتصاد تركيا، (إسطنبول: دار كتب رمزي، ٢٠٠٩م) ص ٣٧.

(٢٤) كمال كيرشجي، تحول السياسة الخارجية التركية، صعود الدولة التجارية ،" رؤى جديدة عن تركيا، رقم ٤٠(٢٠٠٩) ص ٢٩ – ٥٧.

(٢٥) يعقوب كباناك ونور ينترك، اقتصاد تركيا، ص ٣٣٤.

(٢٦) رامستور أوسكوبا، جريدة راديكال، ٣ أكتوبر، ٢٠٠٥م

(٢٧) الاستثمار في المشاريع الروسية التركية المشتركة ارتفع إلى ٢٥ مليار دولار ،" وكالة ريا نوفوستي، ١٢ مايو ٢٠١٠م.

(٢٨) جريدة راديكال، ٢٨ سبتمبر، ٢٠١٠م.

(٢٩) جريدة راديكال، ٢٨ مارس، ٢٠٠٨م.

(٣٠)التقييم الاقتصادي للتنمية في إقليم كردستان (تقرير هيئة المعونة الأمريكية، ديسمبر ٢٠٠٨م)، ص ٢٦.

(٣١) أراس "تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي"، ص ٩٦.

(٣٢) مقابلة: حملة سورية للاستثمار "، رويترز افريقيا، ٤ أكتوبر ٢٠١٠م.

(٣٣) "مؤتمر الاستثمار في الساحل السوري ينطلق / بمشاركة ٦٠ شركة تركية ،" وكالة (سانا) العربية السورية للأنباء، ٣ أكتوبر ٢٠١٠م.

(٣٤) مقابلة مع رجل أعمال في إسطنبول يمثل شركة سوزر القابضة في شمال العراق والرئيس السابق لغرفة تجارة ديار بكر، أكتوبر ٢٠٠٩م.

(٣٥) المقابلة التي جرت مع الأمين العام الحالي للاتحاد، أغسطس ٢٠٠٩م.

(٣٦)مقابلة مع عضو بارز من " نساء من أجل حقوق الإنسان للمرأة"، أغسطس ٢٠٠٩م، إسطنبول، ومقابلة مع ناشطة سورية أكتوبر ٢٠٠٩م، دمشق.

(٣٧)عبد الله جول، آفاق السياسة الخارجية التركية في القرن الجديد (أنقرة، مطابع وزارة التجارة في الجمهورية التركية، ٢٠٠٧م) ص، ٥٢٨.

(٣٨) مقابلة مع دبلوماسي في السفارة التركية في العاصمة الأمريكية واشنطن، سبتمبر ٢٠٠٩م، كما تم تقديم ملاحظة مماثلة من قبل عضو حزب العدالة والتنمية في البرلمان على دراية بقضايا المساعدة الديموقراطية، أغسطس ٢٠٠٩م ومسئول رفيع المستوى من مكتب رئيس الوزراء، أكتوبر ٢٠٠٩م، تم الإدلاء بهذه التصريحات خلال مقابلة عقدت في أنقرة.

(٣٩) يوسف الشريف وسمير ساها، "عضوية تركيا في أوروبا: وجهة النظر العربية، ملاحظات من وسائل الإعلام العربية ،" تأملات في علاقات الاتحاد الأوروبي وتركيا في العالم الاسلامي (إسطنبول : مؤسسة المجتمع المفتوح، ٢٠٠٩م)، ص ٢٥.

(٤٠) مقابلات مع ممثلي مبادرة الاستقرار الأوروبي، مركز هولينغ ومؤسسة هنريك بول، لملاحظات مماثلة، انظر أيضًا إبراهيم قالين، "مناظرات تركيا في الشرق الأوسط: فجر تخيل جيوسياسي جديد،" تركيا، المجلد، ١١، رقم ١ (٢٠٠٩م)، ص ٨٣–٨٩.

(٤١) تركيا والشرق الاوسط، يورواكتيف، ٤ ديسمبر، ٢٠١٠euroactive.com.tr .

(٤٢) محمد اوزكان وأكغون بيرول، "انفتاح تركيا علي أفريقيا ،" مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، المجلد، ٤٨، رقم ٤ (٢٠١٠)، ص ٥٣٩–٥٤٠ .

(٤٣) مقابلة مع مسئول رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء، أكتوبر ٢٠٠٩ .

(٤٤) مقابلة مع مسئول رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء، أكتوبر ٢٠٠٩ .

(٤٥) مقابلة في باكو، أكتوبر، ٢٠٠٩.

(٤٦) تون تشنغ جين "دمقرطة النظام شبه اللينيني في تايوان ،" عالم السياسة، المجلد، ٤١، رقم ٤ (١٩٨٩)، ص ٤٧١–٤٩٩.

(٤٧) دراسة حديثة للأدب في السياسة الخارجية التركية "الجديدة"، راجع قضايا خاصة في الدراسات التركية، المجلد، ١٠، رقم ١ (٢٠٠٩م) ؛ رؤي جديدة عن تركيا، رقم ٤٠ (٢٠٠٩) ؛ رؤية تركيا، المجلد، ١٣، رقم ١ (٢٠١١م).

(٤٨) ديتريش يونغ، "تركيا والعالم العربي: الروايات التاريخية والواقع السياسي الجديد"، سياسة البحر الأبيض المتوسط ، المجلد، ١٠ رقم ١(٢٠٠٤م) ص ١٢.

(٤٩) طارق أوغزلو، جعل السياسة الخارجية التركية سياسة شرق اوسطية،" الدراسات التركية، مجلد ٩ رقم ١، ٢٠٠٨، ص ١٦.

(٥٠) طارق اوغزلو، جعل السياسة الخارجية التركية سياسة شرق أوسطية،" الدراسات التركية، شابان كرداش، إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، "سياسة الشرق الأوسط المجلد، ١٧، رقم ١ (٢٠١٠م)، ص ١١٥ – ١٣٦ .

(٥١) مجموعة الأزمات الدولية، "تركيا والشرق الأوسط: الطموحات والمعوقات، ،" تقرير أوروبا رقم ٢٠٣، ٧ أبريل ٢٠١٠، ص ١١& ٢١، شابان كرداش، السياسة الخارجية التركية، أكاديمية الشرق الأوسط، المجلد ٥، رقم ١، ٢٠١٠م.

(٥٢) مناقشة كيفية النظر إلى حزب العدالة والتنمية في العالم العربي، راجع منير شفيق، "حزب العدالة والتنمية في تركيا من خلال عيون العرب" رؤية تركيا، المجلد، ١١، العدد ١ (٢٠٠٩م)، ص، ٣٣ – ٤١.

(٥٣) أحمد داود أوغلو "سياسة تركيا الخارجية صفر مشاكل " فورين بوليسي، ٢٠ مايو ، ٢٠١٠م.

(٥٤) إعلان مشترك بشأن تأسيس "مجلس شراكة الجوار الاقتصادي والتجاري " لمنطقة التجارة الحرة بين الأردن ولبنان وسوريا وتركيا، ٣١ يوليو ٢٠١٠ .

(٥٥) كمال كيرشجي"، مقارنة سياسات تركيا الخاصة بالجوار والاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، في مليحة بانلي – التون إشيك، كمال كيرشجي وناتالي توسي (طباعة)، تركيا: السلطة المتوسطية الممتنعة ، (سلسلة أوراق البحر الأبيض المتوسط، فبراير ٢٠١١م)، انظر أيضًا ناتالي توسي وجان بيير، "إعادة النظر في سياسات الاتحاد الأوروبي حاليًا على البحر المتوسط ،" أوراق العمل ،١١ – ٦ مارس ٢٠١١م .

(٥٦) سارة كاكتش، اتفاقات التجارة الحرة التركية الاوروبية في حوض البحر المتوسط، تحليل الشرق الاوسط، مجلد رقم ٢، رقم ٢٤، ٢٠١١ ص ص ٨٥ – ٩٣، ص ٩١ .

(٥٧) ميلاد شرق أوسط جديد، جريدة ميلييت، ١٠ يونيو، ٢٠١٠م.

(٥٨) جولييت تولي، 'الذهاب والاياب: التغييرات في السياسة الخارجية التركية والهجرة" في رونالد ليندن (طبعة) تركيا وجيرانها (المقبلة)، للحصول على منظور مماثل، ارجع إلى إحسان داغي في "التشغيل الليبرالي في السياسة الخارجية التركية ،" زمان اليوم، ٢٣ فبراير ، ٢٠٠٩م.

(٥٩) مقابلة مع مسئول رفيع المستوى في مكتب رئيس الوزراء، أكتوبر ٢٠٠٩ .

(٦٠) حسني محلي، الثورة الحقيقية، خبر وقتي، ١٨ يناير ٢٠١١ .

(٦١) مفهوم "وصلنا إلى الصفر"، ارجع إلى أحمد إيفين وآخرون، الوصول إلى الصفر: تركيا، دول الجوار والغرب (واشنطن العاصمة : أكاديمية ترانس اطلانتيك، (٢٠١٠م) .

(٦٢) لمناقشة مفهوم القوة الناعمة كجانب من جوانب السياسة الخارجية التركية، ارجع إلى طارق اوغزلو " القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية، المجلة الاسترالية للشئون الدولية، مجلد ٦١، رقم ١، ٢٠٠٧، ص ٨١ – ٩٧، مليحة بانلي – التون ايشيك، إمكانية وحدود قوة تركيا الناعمة في الشرق الأوسط، مجلد ١٠.

(٦٣) إلتر توران، "تركيا ومصر؟ حزبية من أجل الديموقراطية أو دخيل غير مرغوب فيه " تحليل عن تركيا ١٦ فبراير ، ٢٠١١م، ص ٣ .

(٦٤) قدري كان رندا "سياسة جوار تركيا: الترابط المعقد المتداخل " رؤية تركيا، المجلد، ١٣، رقم ١ (٢٠١١م)، ص ١٠٦ ؛ كمال كيرشجي"انتشار الديموقراطية : التجربة التركية" في (طبعة) رونالد ليندن، تركيا وجيرانها.

(٦٥) فؤاد كيمان، "العولمة والحداثة والديموقراطية: البحث عن نظام سياسي محلي قابل للتطبيق للسياسة الخارجية التركية ،" رؤي جديدة حول تركيا، رقم ٤٠ (٢٠٠٩)، ص ٧–٢٧ .

(٦٦) إجمالي الناتج المحلي لمصر والأردن ولبنان والمغرب وتونس وسوريا اقترب من ٤٠٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ قدره أكثر من ٧٣٠ مليار دولار لتركيا، وفقًا لقاعدة بيانات البنك الدولي

(٦٧) مناقشة تركيا باعتبارها "قوة مهيمنة" في العالم العربي، ارجع إلى مالك المفتي "، أمريكا الصغيرة: ظهور الهيمنة التركية، والشرق الأوسط" (مركز ولي العهد، جامعة براندين).

(٦٨) ضياء أونيش، "وجوه متعددة للسياسة الخارجية التركية " الجديدة ": الديناميكيات الكامنة والنقد" رؤية تركيا، المجلد، ١٣، رقم ١ (٢٠١١)، ص٥٩.

(٦٩) فؤاد كيمان، "العولمة والحداثة والديموقراطية" ؛ مصطفى آيدن وسنان اتشيك ماشا، " عملية الأوربة من خلال الاتحاد الأوروبي : فهم عصر جديد في السياسة الخارجية التركية ،" مجلة جنوب أوروبا والبلقان، المجلد، ٩، رقم ٣ (٢٠٠٧)، ص ٢٦٣–٧٤.

(٧٠) توماس ستراوبهار ، "تركيا باعتبارها جار اقتصادي" في ليندن رونالد (طبعة)، وتركيا وجيرانها.

(٧١) إبراهيم قالين كبير مستشاري رئيس الوزراء وكذلك بعض مسئولي الاتحاد الأوروبي لاحظوا الرغبة التركية في محاكاة تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال التكامل الإقليمي ، ارجع إلى مجموعة الأزمات الدولية، "تركيا والشرق الأوسط: الطموحات والمعوقات، "ص ١١.

(٧٢) منصور أقجون، إدراك تركيا في الشرق الأوسط .

(٧٣) مجموعة الأزمات الدولية، "تركيا والشرق الأوسط"، ص ٢.

(٧٤) كمال كيرشجي، مقارنة سياسات الجوار لتركيا والاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، ص ٤٠.

(٧٥) ستانلي هوفمان، إعادة النظر في "أزمة الهوية في أوروبا "، ديدالوس، المجلد، ١٢٣، رقم ٢ (١٩٩٤م)، ص ٢٠

(٧٦) فيليب غوردون وعمر تاسبينار، الفوز بتركيا: كيف تستطيع أميركا وأوروبا وتركيا إحياء شراكة تتلاشى (واشنطن : معهد بروكينغز برس، ٢٠٠٨م.

(٧٧) ليسر " الثورات في دول جوار تركيا "، ص ٤.

(٧٨) شعبان كارداش، تركيا تحيد عن الموقف الغربي حول ليبيا" أوراسيا ديلي مونيتور، المجلد، ٨، رقم ٤٤ (٤ مارس ٢٠١١م).

(٧٩) مقابلة مع أرطغرل أوزكوك في جريدة حريت التركية، ٨ نوفمبر ٢٠٠٩.